

## اليمن

# عدن ضحية معارك «الشرعية»

وزارة الدفاع، التابعة لحكومة «الإنقاذ الوطني» في صنعاء، تتمكن من السيطرة على مواقع في مديرية نهم، شرق العاصمة صنعاء. ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن مصدر عسكري في الوزارة، قوله إن «أنصار الله» والقوات المتحالفة معها «سيطروا على 12 موقعاً في جبال المدفون، والمنارة، والقتب، والمريجات، وبيام، كانت تتمركز فيها قوات هادي» إلى ذلك، قال قائد القوة البحرية الإيرانية، الأميرال حبيب الله سياري، إن «المدمرة الوند» و«بارجة بوشهر» في خليج عدن ستبقين لخمسة أشهر، معلناً التمكن للمرة الأولى من عبور رأس الرجاء الصالح جنوب أفريقيا. (الأخبار)

رأت فيه قوات هادي ونائبه علي محسن الأحمر، المدعومة سعودياً، «تمرداً» على «القرارات الرئاسية»، وهو ما دفعها إلى محاصرة المطار، الأمر الذي تسبب في اندلاع معارك وقطع طرق. لم تصمت أبو ظبي على ذلك، فتدخل طيرانها المروحي وقصف مواقع لقوات الحماية الرئاسية التابعة لهادي، فيما أعلن ما يسمى «ائتلاف المقاومة الجنوبية» تأييده لهادي، وطالب في بيان الإمارات بوقف «التدخل العسكري في عدن». وفي حال رضخ هادي وبقي «أبو قحطان» محكماً سيطرته على مطار عدن، سيجد الأول نفسه في تراجع مستمر وضعف كبير أمام القيادات التابعة للإمارات. في الجبهة المقابلة، أعلنت

أظهرت بوضوح كل ما كان يقال عن الصراع الخفي بين السعودية من جهة، وبين الإمارات العربية من جهة أخرى، وحلفاء الطرفين. الإمارات، كما تنقل مصادر محلية، طالبت قواتها بإبقاء العمري وقوات في إدارة المطار، وهو ما

أزمة جديدة تقتحم حياة اليمنيين في الجنوب، تحديداً مدينة عدن، حيث العاصمة التي أعلنها الرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي، واحة للأمان. هذه المرة كان عنوان الاشتباكات مطار عدن الدولي الذي هدد المؤمن عليه وقائد قوات حمايته، العميد صالح العمري، المعروف بـ«أبو قحطان»، بوقف الملاحة الجوية فيه إذا لم تصرف «الشرعية» مرتبات قواته.

جراء هذا التهديد، أمر هادي الوية الحماية الرئاسية، التي يقودها مهران القباطي وبسام الحضار، باستلام حماية المطار من العمري، لكن الأخير رفض التسليم. ورغم دخول وسطاء عديدين، تحول الخلاف كالعادة، إلى اشتباكات



**إيران تعزز حضورها في خليج عدن بتعميد عمل مدمرة وبارجة**



مقالة تحليلية

## مشاريع عراقية تسابق التحالفات الانتخابية

مستشر في دوائره الضيقة وصل إلى حدّ مئات ملايين من الدولارات. وتخلص المصادر المتقاطعة، التي قدّمت هذه المطالعة للمشهد السياسي العراقي المتقلّب، إلى أنه إلى الآن «الحراك غير فعلي بسبب افتقاد البلاد القانون الانتخابي... فالتحالفات لن تحسم قبل إقرار القانون» مضيقةً أن «القانون الجديد، الذي سيعرض للتصويت على البرلمان، قد يقدّم الكتل الكبيرة على الصغيرة، أو العكس، وسيكون مقدماً للبحث بشكل التحالفات وتركيبها». وفي ظل صراع المشاريع الحالية، فإن حراك مختلف القوى يهدف إلى «رفع سقف التفاوضي للتحالفات المقبلة». وتستشهد المصادر بأن «العبادي يناور حالياً ويطرح أمام مقرّبيه إنشاء حزب جديد، أو قائمة جديدة ليرفع سقف المفاوضات داخل دولة القانون»، وذلك في وقتٍ يحاول فيه الصدر وعلّوي تقريب وجهات النظر، ومحاولة إنتاج تحالفٍ «عابر للطوائف».

وترى مصادر مطلّعة أن حراك الصدر هدفه «إثارة انتباه معظم الكتل النيابية بشعار الإصلاح، وقوة القاعدة الشعبية، لتجربها لمصلحته في مواجهة المالكي»، فيما تصف مصادر منشقة عن «التيار الصدري» أن «شتاتاً كبيراً يسود التيار، الأمر الذي يعني أن مقتدى لن يجازف أكثر، خصوصاً أنه في أحسن الظن لن يتجاوز عدد مقاعده 25 مقعداً». لذا، تبدو خيارات الصدر محدودة بين علّوي والعبادي: الأول لتقاطع الرؤية السياسية «الحالية»، ورغبة علّوي في العودة رئيساً للوزراء، إلى جانب قوّته المالية في تمويل الحملة الانتخابية، أما الثاني، فلرغبة العبادي في البقاء رئيساً للوزراء والبحث عن حليف ذي شعبية قوية، وهو بذلك يستطيع تجييز الأصوات له، خصوصاً أن الصدر لا يزال على اتصال غير مباشر بالمرجعيات الدينية، ومحافظاً على علاقته معها، على عكس جميع السياسيين. هذا أمرٌ يدركه العبادي جيّداً للبقاء في منصبه، لكن ما هو مستبعد تركيب تحالف ثلاثي بين الصدر - علّوي - العبادي، لرغبة الأخيرين في رئاسة الوزراء، ما قد يدفع العبادي إلى العودة إلى «بيت الدعوة» حيث تشتعل راهناً منافسته مع الأمين العام للحزب، نوري المالكي.

هنا تحديداً تلتفت مصادر مطلّعة إلى أن مصلحة الصدر تقتضي التحالف مع العبادي، والعودة به رئيساً للوزراء لإمكانية الضغط عليه، وهو أمرٌ قد يفشل به مع علّوي. أما الحكيم، فسيكون حليفاً مع المالكي، إلى جانب بعض قيادات «الحشد الشعبي» وفصائل «المقاومة العراقية».

أمام هذا المشهد المعقّد، يقرّ الجميع بضعف الدولة وهشاشة الحكومة، ما يشير إلى النية بابتزاز الشارع بمختلف ألوانه، ما سيؤدّي لاحقاً إلى تهديد سلامة العملية الانتخابية نفسها.

بحكومة «التكنوقراط» الحالية. أما العبادي، فله مشروع الخاص بالبقاء في رئاسة الحكومة لولاية ثانية وبناء تحالفٍ يخوّله لذلك، لكنه يصطدم إلى الآن بأمرين: الأول مقبولية البقاء في المنصب لدى القوى المختلفة، والثاني الطرف الداعم والمؤيّد لذلك. فالعبادي، بإجماع الفرقاء العراقيين، هو «خيار المرحلة»، أو «خيار اللاخيار»، فيما يعوّل هو على «الانتصارات على تنظيم داعش» التي حُققت في عهده، والدعم الخارجي له. تحديداً الأميركي والبريطاني على ما يبدو. لكن ذلك كله مرهونٌ بمن زكاه من خلف الكواليس. هنا تعبّر مصادر سياسية رفيعة، في حديث إلى «الأخبار»، عن «التململ من الارتهان الخارجي»، الأمر الذي أدّى إلى سحب الدعم عن العبادي وتركه في ساحة الصراع والبحث عن حليف.

على جهة مقابلة، لم تطرح أطراف المكوّن السنيّ حتى الآن أي مشروع واضح في ظل غياب قيادةٍ حقيقية تعكس تطلعات شرائحه، لكن ما يدور في الكواليس يشي بنيّة لولادة قيادة جديدة، وهو مسعى رجل الأعمال خميس الخنجر، إلى إعادة ترتيب «البيت السني الداخلي»، ولملمة وجوهه المتناثرة في محيط العراق، مدعوماً من بعض قيادات «البعث» والعشائرية.

بالتوازي مع ذلك، لم يتضح الموقف الكردي من الانتخابات بعد، خصوصاً مع رفض زعيم الإقليم مسعود البرزاني، خوض الغمار الانتخابي، إضافة إلى خلافاته الحادة مع باقي القوى الكردية، والنقمة الشعبية على أثنائه، في ظل حديثٍ عن فساد

**فتك سبعة أشخاص واصيب أكثر من مئتين في بغداد لول من امس (اف ب)**



نور ايوب

بانتظار إقرار دمج انتخابات مجالس المحافظات بالانتخابات النيابية المقررة في نيسان 2018، لم تتطور صيغة التحالفات السياسية في العراق بعد، حتى أنّ القانون الانتخابي لم يُبت به. ويطغى النقاش الدائر حول شكل القانون الانتخابي على المشهد السياسي والأروقة السياسية الداخلية، إذ سيحدد هذا القانون شكل التحالفات وطبيعتها.

ويأتي حراك «التيار الصدري» الأخير للمطالبة بتشكيل «مفوضية انتخابات وتغيير أعضائها وقانونها»، وهو ما وافق عليه رئيس الوزراء حيدر العبادي. وإلى أن تبصر «المفوضية» الجديدة النور، ومعها القانون الانتخابي الجديد، ليس واضحاً إلى الآن - سوى المشاريع السياسية لبعض القوى.

مثلاً، إن مشروع «التسوية السياسية» الذي يروّجه رئيس المجلس الإسلامي الأعلى عمار الحكيم، يصبّ مباشرة في سياق حملته الانتخابية. لأن مشروع الحكيم السياسي هو «تحقيق مصالحة تاريخية بين مكونات الشعب العراقي من أجل إعادة بناء الدولة ومؤسساتها، وترميم الثقة المفقودة بين مختلف الشرائح الاجتماعية»، وذلك في إطار الإعداد لمرحلة «ما بعد داعش».

مع ذلك، يبقى مشروع الحكيم، المتأرجح بين الدعم الخارجي والصد الداخلي، في إطار الحراك السياسي، فيما يستمرّ العمل على إجهاض ما سبق لأسباب تعود إلى الرؤية الخاصة بمجمل القوى السياسية، وإلى صعوبة تحقّق مصالحة في ظل غياب تمثيل حقيقي للمكوّن السني.

مشروع آخر مطروح بقوّة يقوده الجناح الآخر في «التحالف الوطني»، المتمثّل في «كتلة دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، وهو «الأغلبية السياسية»، أي السعي إلى حصر اللعبة ضمن دائرة القوى «الكلاسيكية»، وإعادة إنتاج أغلبية نيابية تعبد الطريق للمالكي للعودة إلى قلب المشهد السياسي و«صناعة دولة رئيس الحكومة المقبل».

في مقابل المالكي، يتوافق مشروع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، مع المطلب الرئيسي للشارع، وهو «الإصلاح السياسي ومحاربة الفساد». ويأتي المشروع في سياق الصراع مع المالكي، إذ أعلن الصدر أكثر من مرّة رفضه عودة نوري المالكي إلى رئاسة الوزراء. ويرى الصدر في الحراك القائم والمطالب بـ«تغيير المفوضية والقانون الانتخابي» باباً للحدّ - قدر المستطاع - من عدد مقاعد المالكي وحلفائه في البرلمان. كذلك، يتقاطع مشروع الصدر مع مشروع رئيس كتلة «الوطنية» إياد علّوي، الداعي إلى «الإصلاح وبناء الدولة المدنية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتغيير نمط السياسة الحالية»، وذلك بالاستبدال بالوجوه السياسية أخرى «نظيفة» شبيهة

هذا التأسيس يحتاج إلى إرادة سياسية وهي ليست موجودة لدى النظام الحالي.

■ المصريون مدركون لتركيبة المصالح المعقدة بين أجهزة معينة، مثل الجيش والشرطة والقضاء، ما هو تصورك للتعاطي مع هذا التعقيد في حال وصولك إلى الرئاسة. لئلا تتكرر تجربة مرسي الذي كان رئيساً منفصلاً عن أجهزة الحكم؟

شبكة المصالح موجودة في مصر تاريخياً، ويتم تفكيكها وتركيبها حسب توازن القوى في الشارع. الموضوع لا يتم بالضغط على زرّ ما. لو حصل نجاح فعلاً في هذا الاستحقاق، هذا يعني أنه قد تم تغيير في موازين القوى في الشارع، وأن هناك كتلة تصويتية أدت إلى هذا الإنجاز. لو كان «الإخوان» عملوا على حكم ائتلافي وتجمّعوا مع قوى الثورة وقدموا تجربة ديموقراطية، مثلما كانوا قد وعدوا، هل كان ممكناً أن يحصل حراك في الشارع ضدهم؟ لكنهم فضّلوا الاستحواذ على السلطة وترميم دولة مبارك. هذا هو الفرق بين كيفية استخدام الكتلة التصويتية في حالة الفوز، باعتبارها تعبيراً عن تيار متنوع، وليس وجهة نظر أحادية للذي نجح فقط.

■ بالعودة إلى شرط توافق قوى ثورية ومدنية قبل الترشح الرسمي، في المسار العملي ما الذي تفعلونه حالياً؟ هل هناك لقاءات أو مبادرات؟

هناك لقاءات مستمرة بين هذه القوى، ولكن لا أستطيع أن أفصح عن هوية الجهات ولا عن مضمون هذه اللقاءات. لكن الأکید أن هناك تنشيطاً للمجال السياسي، والكل يحاول أن يجيب عن سؤال كيف يمكن الخروج من هذا الأمر، وكيف يمكن خوض معركة انتخابية ناجحة.

■ ماذا عن دور «الإخوان» في هذا المسار؟

هذا سؤال يطرح عليهم. يبدو أنهم اتخذوا خطوة إلى الوراء، بغرض التفاوض مع الدولة. يعني مثلاً هم لم يشاركو في انتخابات اتحادات الطلبة، ولا النقابات المهنية، أو انتخابات مجلس الشعب. وهذا كان قراراً منهم. بالتأكيد، هناك مفاوضات غير معلنة بينهم وبين الدولة، وقد يكونوا مجهزون لمرشح أيضاً، وقد يتحالفون مع أناس من المحسوبين على الدولة بهدف أن يكون رجلاً تابعاً للنظام في مواجهة رجل تابع للنظام.

■ في برنامجك الانتخابي هذه المرة، ماذا سيكون موقفك من «كامب ديفيد» ومن الصراع العربي - الإسرائيلي؟

الموقف من معاهدة «كامب ديفيد» لن يختلف عن الموقف منها في برنامجي عام 2012، أي استمرار الالتزام بها مع إعادة النظر بمضمونها، بالتزامن مع إعادة الزخم للقضية الفلسطينية والوصول إلى تسوية عادلة يرضاها الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، بعدما توارت هذه القضية بفعل الصراعات العربية. الآن، نحن في نقطة أسوأ من تلك التي وصلنا إليها في 1996 أو 2000، ويجب إعطاء هذا الملف حقه وإيضاح الصورة، وخصوصاً أنه في الإعلام أصبح خاضعاً لوجهات النظر وفقاً للصراعات الأخرى، حيث يتم الهجوم على الفلسطينيين. ولقد قمت سابقاً بحملة شعبية لأشقائنا الفلسطينيين خلال الحرب الأخيرة على غزة، لمُدهم بالادوية.

■ ... وبالنسبة إلى الأزمة السورية؟

الأزمة السورية معقدة وقد تحولت إلى مسرح للقوى السياسية على مساحة الشرق الأوسط، لدرجة أن المفاوضات أصبحت تتم بين روسيا وتركيا وأميركا. حتى إن السعودية وإيران، لم تعودا أرقاماً حاسمة في المعادلة. أنا أعتقد أن أي نجاح في الملف السوري، هو رهن بالشعب السوري عبر طرح حل في سبيل الحفاظ على الدولة والحؤول دون تفتيتها.